



لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد بدءاً من 28 الجاري

«هيئة الأسواق» تمنح «كميفك» رخصة صانع السوق



أعلنت هيئة أسواق المال عن منحها ترخيص أنشطة أوراق مالية لشركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كميفك»، وذلك لمزاولة نشاط صانع السوق بتاريخ 28 الجاري، حيث سيكون الترخيص لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد.

وأوضحت الهيئة في بيان صحافي أمس، أن القرار يأتي بناء على طلب الترخيص المقدم من شركة «كميفك» لمزاولة أنشطة أوراق مالية وفقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والصادر بتاريخ 19 مايو 2019، ونفاذاً للمادة الثانية من القرار المذكور.

وكانت «كميفك» تعاقبت في مايو الماضي، على شراء نظام تشغيل «سيسستم» آلي عالمي لتطبيق نظام صانع السوق، ونال موافقة واستحسان إدارة البورصة الكويتية، بعد حصولها على موافقة مبدئية من الهيئة للحصول على رخصة صانع السوق. ويعد نظام صانع السوق إحدى الأدوات التي طرحتها شركة بورصة الكويت في

السنوات الماضية، ووفرت لها القواعد والبيئة الملائمة لتنفيذها ضمن مساعيها لتطوير السوق المالي وتحفيز السيولة وتنظيم الأداء المؤسسي في السوق. وكانت أرباح «كميفك» ارتفعت 54% في الربع الثاني من 2019، على أساس سنوي، لتصل إلى 140,4 ألف دينار، وبالنسبة نفسها تقريباً على مستوى النصف الأول لتبلغ 462,7 ألف دينار مقارنةً بربع قدره 300,16 ألف دينار للنصف الأول من 2018. ويبلغ رأسمال «كميفك» نحو 26,38 مليون دينار موزعة على نحو 263,8 مليون سهم بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم الواحد.

4 سنوات من التراجع في سوق الإنشاءات الخليجية



محمود عيسى

قالت مجلة المحلة في تقرير تحت عنوان «النظرة المستقبلية لقطاع الإنشاءات الخليجية لعام 2019»، إنه بعد عقدين من التوسع، بدأت صناعة البناء في دول الخليج تخطت مرحلة تحول في تطورها. ففي العام الماضي، تمت ترسية ما قيمته 63,4 مليار دولار فقط من عقود مشاريع الإنشاءات والنقل في دول مجلس التعاون الخليجي، وهو أسوأ عام منذ 2012، حيث انخفضت قيمة الترسيمات 8,4% عما كانت عليه في 2017، كما أنها أقل بكثير من 111,8 مليار دولار هي قيمة الترسيمات في 2014 الذي كان أفضل الأعوام على الإطلاق بالنسبة لصناعة الإنشاءات الخليجية.

وأدت التخفيضات في الإنفاق الرأسمالي من قبل أصحاب المشاريع في القطاعين العام والخاص على خلفية انخفاض أسعار النفط منذ 2014 إلى كبح جماح نشاط المشروعات لمدة 4 سنوات في قطاع البناء في الخليج والذي لم يظهر سوى القليل من علامات الانتعاش في 2019.

وبرغم التوقعات التي سادت مطلع 2019 أنه سيكون بداية التعافي، فإن هذه الآمال لم تر النور في النصف الأول من العام، حيث تمت ترسية نحو 22,4 مليار دولار فقط من عقود مشاريع البناء والنقل في دول التعاون في الأشهر الستة الأولى حتى 30 يونيو 2019. وأشار التقرير إلى أن انتعاش أسعار النفط منذ منتصف 2017 نتيجة للاتفاق بين أوبك والمنتجين الآخرين لتحديد سقف الإنتاج كان له تأثير إيجابي على التوقعات الاقتصادية في المنطقة وتخفيف الضغوط على الأوضاع المالية

22,4 مليار دولار فقط عقود تمت ترسيتهها لمشاريع البناء والنقل خلال النصف الأول الإمارات الأفضل أداءً في أسواق البناء بترسيات 10,9 مليارات دولار في 6 أشهر

شديدة في التدفقات النقدية لدى المقاولين ومورديهم، ما دعا العديد من الشركات لتقليص حجم عملياتها وإعادة هيكلتها، وقد غادر بعض اللاعبين الدوليين المنطقة نتيجة التطلع بنظرة متفائلة ومتجددة قبل حلول 2020.

وكانت إمارة دبي هي المحرك الرئيسي لنشاط الإنشاءات في الخليج خلال هذه الفترة مستمدة الدعم من الإنفاق على البنية التحتية استباقاً للعمليات اكسبو 2020. وفي حين شهد النصف الأول من 2019 تباطؤاً في الترسيمات، فقد حافظت الإمارات على الصدارة كأفضل أداء أسواق البناء في المنطقة بفضل ترسيات بلغت 10,9 مليارات دولار في الأشهر الستة الأولى من العام. وبرغم توقعات الإنفاق في مشاريع الإنشاءات والنقل سينخفض

الحكومية، ولكن في حين أن هذا سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية، ودعم عودة النمو في الاستثمار العقاري، فمن غير المحتمل أن يبدد المقاولون في التطلع بنظرة متفائلة ومتجددة قبل حلول 2020.

وأضاف التقرير أن المقاولين اضطروا نتيجة الحاجة لفرص مشروعات جديدة على مدى السنوات الأربع الماضية إلى تخفيض أسعار عطاءاتهم في سياق التنافس على المناقصات، ما أدى إلى تآكل هوامش الربح. وفي الوقت ذاته، أدى تشديد الحكومات لسياساتها المالية إلى إطالة التأخير في سداد مستحقات العقود. وقد تضاربت هذه العوامل في خلق صعوبات

أزمة التدفقات النقدية

وأضاف التقرير أن المقاولين اضطروا نتيجة الحاجة لفرص مشروعات جديدة على مدى السنوات الأربع الماضية إلى تخفيض أسعار عطاءاتهم في سياق التنافس على المناقصات، ما أدى إلى تآكل هوامش الربح. وفي الوقت ذاته، أدى تشديد الحكومات لسياساتها المالية إلى إطالة التأخير في سداد مستحقات العقود. وقد تضاربت هذه العوامل في خلق صعوبات

«التجارة»: 23,6 مليون دينار دعم المواد التموينية والإنشائية يوليو الماضي



المستفيدين من المواد التموينية بلغ نحو 2,095 مليون مستفيد موزعين على 233734 بطاقة تموينية.

كونا: قالت وزارة التجارة والصناعة إن إجمالي قيمة الدعم الذي قدمته للمسع المواد التموينية والإنشائية المدعومة بمختلف أصنافها بلغ 23,6 مليون دينار في يوليو الماضي.

وأضافت «التجارة» في بيان صحافي أمس أن قيمة المبالغ الموجهة لدعم المواد الغذائية التي تشمل المواد الأساسية إضافة إلى حليب ومغذيات الأطفال بلغت 17,9 مليون دينار. وأفادت بأن مجمل قيمة دعم مواد الحليب ومغذيات الأطفال بأنواعها بلغ 453 ألف دينار، مبيّنة أنها أنفقت على 17 صنفاً.

وتكررت أن قيمة دعم المواد الإنشائية بلغت 5,6 ملايين دينار، لافتة إلى أن عدد

عمومية «كامكو» غير العادية

تناقش تخفيض وزيادة رأس المال 17 سبتمبر



تناقش العمومية غير العادية لشركة كامكو للاستثمار، التي ستعقد يوم الثلاثاء 17 سبتمبر المقبل، تخفيض رأسمال الشركة المصدر والمدفوع من 26,330,175 ديناراً إلى 23,744,832,500 ديناراً، أي بتخفيض قدره 2,585,342,500 ديناراً، والذي يمثل قيمة استخدام كامل أسهم الخزينة بعدد 25,853,425 سهماً، ليصبح رأسمال الشركة المصدر والمدفوع بمبلغ 23,744,832,500 ديناراً مقسماً على 237,448,325 سهماً وجميع الأسهم نقدية.

الاندماج مع جلوب

وضمن جدول أعمال العمومية، مناقشة المصادقة على مشروع عقد الاندماج بطريق الضم الموقع بين شركة كامكو للاستثمار وشركة بيت الاستثمار العالمي «جلوب»، والمؤرخ في 4 يوليو 2019، بحيث تكون شركة كامكو هي الشركة الدامجة وشركة جلوب هي الشركة اندمجة، وجميع ملحقاته المتضمنة استشارة مستشار الاستثمار المستقل ومعدل تبادل

الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم ذات الصلة بزيادة رأسمال، وتفويض مجلس الإدارة بتعديل ذلك الجدول الزمني وفقاً لما يراه مناسباً، بالإضافة إلى التصرف في كسور الأسهم (إن وجدت) وكذلك الأسهم غير المكتتب بها لصالح مساهمين حاليين وجدد.

تعديل مادتين

وأخيراً، ستناقش عمومية الشركة غير العادية، تعديل نص المادة 6 من عقد التأسيس والمادة رقم 5 من النظام الأساسي المتعلقة برأس المال، وذلك كما يلي:

- النص قبل التعديل: حدد رأسمال الشركة بمبلغ 26,330,175 ديناراً، موزعة على 263,301,750 سهماً، قيمة السهم مائة فلس وجميع الأسهم نقدية.
- النص بعد التعديل: حدد رأسمال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع بمبلغ 23,744,832,500 ديناراً، موزعة على 237,448,325 سهماً، قيمة السهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية وعينية.

والمدفوع من 23,744,832,500 ديناراً إلى 34,233,263,300 ديناراً، أي بزيادة وقدرها 10,488,430,800 ديناراً، والتي تمثل صافي أصول «جلوب» غير المملوكة من قبل «كامكو» تخصص لساهمي «جلوب» بعد تنازل مساهمي «كامكو» الحاليين عن حَقهم في الأولوية بالاحتساب في تلك الأسهم البالغة 104,884,308 أسهم جديدة. وسيحق لكل مساهم في «جلوب» دوناً عن الشركة الدامجة الاحتساب بأسهم زيادة رأس المال وفقاً لمعدل تبادل الأسهم البالغ 0,75522821 مع تفويض مجلس الإدارة بتحديد

الإسهم البالغ 0,75522821 وتقدير تقييم أصول الشركتين الصادر عن مقوم الأصول المستقل. وسيكون هذا الاندماج من خلال حل شركة جلوب ونقل ذمتها المالية بما لها من أصول وما عليها من خصوم إلى شركة كامكو، وذلك عملاً بأحكام الكتاب التاسع من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 الخاص بإنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، وسينتج عن هذا الاندماج، على زيادة رأسمال «كامكو» المصدر

«ميسان» يفتح مكتبه الجديد في لبنان

الخاصة بمكتب ميسان هي تقديم خدمات قانونية حديثة واستثنائية لعملائنا في كل دول المنطقة، ويأتي افتتاح مكتب بيروت خطوة البداية لما نخطط لإنجازه في منطقة الشرق الأوسط، وستتم إدارة مكتب بيروت من قبل الشريك طارق يحيى، والذي يشغل منصب رئيس أسواق المال في مكتب ميسان، كما سيتم دعم عمليات المكتب من قبل مجموعة من المحامين المهنيين،



بدر الجيعان

أعلن مكتب ميسان في بيان صحافي أمس عن افتتاح فرع له في بيروت (لبنان) بالشراكة مع مكتب أم بي للمحاماة وذلك لغايات التوسع في تقديم خدماته القانونية المميزة وعملاً بالإستراتيجية الموضوعية للمكتب في المنطقة. ويقع المكتب الجديد في بيروت، وقال الشريك الرئيسي في مكتب ميسان للمحاماة بدر الجيعان «يعتبر افتتاح مكتب بيروت خطوة أساسية في تنفيذ خطة إستراتيجية التوسع الموضوعية لمكتب ميسان في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ويعتبر لبنان سوقاً مهما للعديد من عملائنا وموظفنا لكثير من الشركات الناشئة التي ستستفيد بشكل كبير من نهجنا ونوعية الخدمات التي يقدمها مكتب ميسان والتي تركز على تقديم خدمة مميزة ونوعية لكافة العملاء، مواكبة لجميع التطورات في جميع القطاعات مما يتيح لنا مساعدتهم بشكل فعال على تحقيق أهداف أعمالهم، حيث سيليبي مكتب بيروت احتياجات العملاء في قطاعات متعددة لاسيما منها التمويل والتكنولوجيا المالية والملكية الفكرية وتأسيس الصناديق المحلية والدولية وعمليات الدمج والاستحواذ إضافة إلى التقاضي وغيرها من الخدمات العامة.»

وأضاف الجيعان «إن الأهداف والرؤية

من ضمنهم المستشار ميشيل غانم والمحامين نائلة رحال وتامر طواق. وقال الشريك طارق يحيى «يسعى عملاء لبنان للحصول على أفضل الخدمات القانونية، ونحن نسعى للاستجابة لمتطلبات العملاء عبر توفير كفاءات مميزة وتقديم أفضل الخبرات في جميع القطاعات، لاسيما من خلال اختصاصنا في مسائل النزاعات والتقاضى والمسائل التجارية والتعاملات الكبيرة المعقدة العابرة للحدود». وأضاف يحيى «نحن نتوقع أن تتزايد متطلبات العملاء في المستقبل القريب في لبنان، لاسيما في مسائل تمويل المشاريع وعمليات الدمج والاستحواذ في قطاعات عديدة مثل البتر وكيمياءات والبنية التحتية والبناء والإصلاات. ويأتي افتتاح مكتب بيروت تماشياً مع خطة ورؤية وإستراتيجية نمو مكتب ميسان للعام 2020.»

«السياسة المالية» سلاح تحفيز الاقتصادات ومواجهة الركود

ومشتريات الأصول من قبل الفيدرالي في أعقاب الركود الكبير ملايين العمال من فقدان وظائفهم ومنازلهم، لكنها سمحت للمستثمرين بجمع الأموال والاقتراض بتكلفة زهيدة لشراء جزء كبير من المخزون العقاري الحبيس والذي تسبب في هبوط الأسعار أوائل عام 2010. ويستغرق الأمر سنوات حتى يستعيد العمال الوظائف والأجور المفقودة، وعند هذه النقطة، تكون قيمة المنازل التي فقدها ازدادت في الوقت الذي يحاولون فيه إعادة شرائها، الأمر الذي يغذي عدم المساواة. وعلى عكس أدوات البنوك المركزية، يمكن أن توجه الحوافز المالية المستهدفة بشكل جيد إلى خدمة العمال والأسر بشكل مباشر دون الاضطرار للتدقيق أولاً عبر المستثمرين والنظام المالي. وفي بيئة سياسية أصبحت أكثر شعبية، من السهل على الناخبين أن يفهموا ويلاحظوا بشكل ملموس هذه الأدوات، مثل برامج السياسة المالية لتدعيم البنية التحتية والتي تؤدي إلى مزيد من التوظيف على نطاق واسع. ونظراً لحدودية تأثير السياسة النقدية وتزايد الشعبية، وبحث الجمهور عن صناعات سياسات لمعالجة عدم المساواة، يمكن أن تعود السياسة المالية إلى دائرة الضوء مجدداً.

فقد أظهرت تقارير حديثة أن برلين بدأت مناقشة الحوافز المالية الممكنة. وفي الوقت نفسه، ذكرت تقارير صحفية أميركية أن إدارة «ترامب» بدأت نقاشات حول خفض الضرائب على الرواتب كأحد أوجه التحفيز المالي لتجنب أي ضعف اقتصادي وشيك بينما تجاهل البيت الأبيض الحديث عن تفاصيل الأمر، فإن هذه هي المرة الأولى منذ التخفيضات الضريبية على الشركات التي تسعى فيها الإدارة الأميركية إلى فعل شيء يدعم النمو الاقتصادي بخلاف الشكوى من حاجة البلاد الملحة إلى خفض أسعار الفائدة. ومنذ ارتفاع التضخم في أواخر سبعينيات القرن الماضي، كانت أوجه القصور بارزة فيما يتعلق بمحاولات إدارة الدورة الاقتصادية عبر الاعتماد في المقام الأول على السياسة النقدية. وفي الفترات الاقتصادية القوية، رفع الفيدرالي أسعار الفائدة، وعادة ما كانت تنتهي الدورة عندما تبدأ الأجور في الارتفاع بوتيرة كبيرة، وبلي ذلك فترات الانكماش التي يصبحها خفض في الفائدة وشراء البنوك المركزية للأصول، ما ينفع المستثمرين والقطاع المالي أكثر من العمال والأسر. ولم تمنح تخفيضات أسعار الفائدة



ونظراً لأن هذا الانخفاض يجعل البنوك أقل ربحية، تم تقديم قروض أقل، ما يعني أن السياسة النقدية لم تكن محفزة. وتظنراً لحدودية تأثير الأدوات النقدية، سيكون من المشجع انفتاح صناع القرار على استخدام السياسة المالية، ورغم أن الأمر قد يتطلب ركوداً عميقاً لحمل ألمانيا على التحرك،

السيليكون، رغم المضاربات وعدم الربحية، عبر رأس المال المغامر والأسهم بدلا من الديون، وجاءت أكبر زيادة في ديون القطاع الخاص خلال هذا العقد عبر الشركات ليس لتمويل الاستثمارات وإنما لإعادة شراء الأسهم. وفي أوروبا واليابان، كانت أسعار الفائدة المنخفضة بشدة والسالبة تضر النظام المصرفي،

مع تزايد شعبية معدلات الفائدة السالبة حتى في الاقتصادات النامية، قد لا يكون أمام البنوك المركزية مجال كبير للصدى للانكماش الاقتصادي الحد المقبل، بحسب تقرير لـ«بلومبيرغ». وأثبتت مؤخرًا كل من ألمانيا وأمريكا أن السياسة المالية يمكن استخدامها لمواجهة الركود، فبعد الاعتماد على العروض التقدي وأسعار الفائدة لتحفيز الاقتصاد طوال هذا العقد، قد تحوّل الاقتصادات المتقدمة المسؤولية مجدداً إلى السياسة المالية، حيث تضبط الحكومات الإنفاق والضرائب. وحان الوقت حقا أن يجرب العالم خطة تحفيز لا ترتكز على السياسة النقدية، فرغم أهميتها (على سبيل المثال، ساهمت في تعزيز نشاط الإسكان وإعادة التمويل في الولايات المتحدة هذا العام بعد خفض الفائدة) إلا أن هناك حدودا لفعاليتها. وعلى مدار هذا العقد في الولايات المتحدة، حتى عندما كانت أسعار الفائدة قريبة من الصفر، ظل الطلب على الائتمان ضعيفا، ولا يزال الرهن العقاري الأسري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي متراجعا، وحاليا عند أدنى مستوياته منذ عام 2001. وتم تمويل الابتكار والنمو في وادي